

جامعة اللوزيرة تطلق سلسلة حلقات عن «بناء الدولة في لبنان» وكلمات في الافتتاح للوزير شمس الدين والقاضي غانم والاب موسى



(تقولا شلفون)

المشاركون في ندوة جامعة اللوزيرة

جان فهد، الوزير السابق ادمون رزق، نقيب الصحافة محمد البعلبكي، نقيب المحامين السابق عصام كرم، وحشد من القضاة والاباء والوجوه العسكرية والسياسية والمهتمين بهذا الشأن.

وتمتد هذه الحلقات لثلاثة اشهر، على ان تعقد اسبوعيا في جامعة سيدة اللويزة- زوق مصبح. وتأتي انطلاقا من اهمية الحاجة الى اقامة حكم القانون وبناء دولة القانون وترسيخها في لبنان، تعزيزا للصلة القائمة بين الجامعة والمركز لتطوير حكم القانون والنزاهة من جهة وبين النخب وأهل الاهتمام والاختصاص والمسؤولية من جهة أخرى، على قاعدة جمع الآراء ويلورتها وصوغها توصيات اصلاحية تقدم الى المسؤولين الرسميين كي تساعد في رسم سياسات انقاذية بديلة. ويتم في كل جلسة مناقشة الاوراق والآراء وصولا الى تحديد سبل

الاصلاح والاولويات والمبادرات والنتائج العملية. بعد التشديد الوطني، القى المدير العام للعلاقات العامة في الجامعة سهيل مطر كلمة أكد فيها ان عنوان اللقاء ليس ابداعا، ولا ابتكارا، بل هو ثمرة التجارب منذ ٨٨ سنة، منذ انشاء دولة لبنان الكبير ١٩٢٠ وحتى اليوم، حيث لا كلام عند المسؤولين الا عن بناء الدولة، ابتداء من الرئيس الأول شارل دبّاس، مروراً بكل الرؤساء وصولاً الى يومنا هذا... وما زلنا نرصد لازمة بناء الدولة، وكأنها نشيد او شعار، أما التطبيق والتنفيذ والتحقيق العملي فسراب وأوهام.

ولفت الى ان الرهان هو على مجموعة أهل الفكر وشبابنا وملاينا، وعلى لحظة تاريخية في الانتخابات المقبلة بحيث تكون خطوة متقدمة في اختيار ممثلي الشعب، بحسب برنامج واضح عنوانه: بناء الدولة، مشدداً على انه من المعيب أن يبقى الانتخاب مرتبطاً بكمية زفت، أو بزيارة تعزية أو بإخراج محبوب من السجن، ومتسائلاً أين هم المرشحون الذين يتطلعون الى بناء الدولة؟ وأين هم الناخبون الذين لا يقيمون وزناً، إلا لبناء هذه الدولة؟

موسى

بدوره، وجه رئيس جامعة سيدة اللويزة الاب وليد موسى تحية تقدير ومحبة الى رئيس الجمهورية، مؤكداً ايماننا بشخصه وقيمته الوطنية، وأثنا من خلال ترفعه وجدنيته واعتداله، قادرين على بناء الدولة اللبنانية التي نحلم بها. وأشار الى ان الجامعة قد كثفت ندواتها ومؤتمراتها حول الشأن العام وشارك فيها مئات من أهل الفكر والبحث وعدة كبير من الوزراء والنواب... الا ان كل هذه الأبحاث، التي تحولت الى كتب ومراجع، لا تزال سجنية الادراج أو المكتبات، لافتاً الى وجود عاقبة عقلية، إدارية، وعضوية، وهي التي تقف حاجزاً بين النظرية والتطبيق. واعترف بفشلنا كلبنانيين في بناء دولتنا، مؤكداً اننا لن نتقاضد كرة المسؤولية عن هذا الفشل، ولن نضع الطابة في مرمى هذه الفئة أو تلك... تعالوا نبحث في أسباب الفشل، وفي الوسائل الآيلة الى النهوض والبناء.

واعتبر ان هذه الحلقات الیخّتیة جاءت تلبية لنداء الاتحاد والتضامن والعمل لبناء الدولة المدنية، القادرة، المرتكزة على احترام الحريات العامة، والمعتقد، والتعبير، الذي أطلقه رئيس الجمهورية في خطاب القسم، مشدداً على عدم الاستسلام للیاس وان الدولة وحدها هي القادرة على صيانة الحقوق وعلى المحافظة على كرامة الانسان، وعلى جعل القانون سيد الاحكام، فلا كبير ظالم ولا صغير مظلوم، لا طائفة متحكمة، ولا طائفة محرومة، لا منطقة تلتن من الفقر، ولا منطقة تستأثر بالخيرات.

وختم بالقول ان ابواب هذه الجامعة مفتوحة لكل حوار بناء، ولكل فكر تحرزي صادق، متمنيا أن تتحول هذه الندوات خريطة طريق الى توليد نخبة سياسية وطنية تضع بناء الدولة في لبنان في مقدمة همومها.

اما كلمة المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة، فالحاها د. وسيم حرب، الذي اعتبر ان لبنان كما محيطه العربي يعيش اشكاليات عديدة ومتنوعة الطبيعة، بعضها يتصل بكيونوته او بدولته وبعضها الآخر يتصل بنظامه السياسي، او بتعبير آخر بنظام حكمه. ورأى ان مجموعة من الأسئلة تعبر عن هذه الاشكاليات وقد غدت هذه الأسئلة سلسلة من الأحداث المتعاقبة على لبنان بعضها مقلق وبعضها موجه. كما غدتها مجموعة من الممارسات السياسية السيئة قام بها سياسيون سواء في الحكم او في خارجه، وقد شكلت هذه التصرفات اختراقاً وخروجاً عن مبادئ حكم القانون ومفهوم دولة المؤسسات، لافتاً الى انه يمكن تصنيفها ضمن ثلاثة أبواب، أولاً: أسئلة وإشكاليات تتعلق بالكيان اللبناني، وثانياً إشكاليات وأسئلة أخرى تتعلق بنظام الحكم المعتمد بشكله الحالي أو عبر الأشكال المختلفة التي اتخذها هذا النظام منذ قيام الامارة اللبنانية مروراً بالتصرفية الى قيام الدولة اللبنانية الحديثة في مطلع الانتداب الفرنسي في العشرينات من القرن الماضي وصولاً الى ميثاق الطائف. وثالثاً: اشكالية تتعلق بمفاهيم الادارة الرشيدة والحكم العادل الذي يطبق ممارسة، ويحترم فكراً، حكم القانون ودولة المؤسسات.

القاضي غانم

والقى القاضي غالب غانم كلمة أكد فيها ان عنوان هذه الندوات هو بسيط وشاق في آن معا، معتبراً اننا لا زلنا ننتظر منذ ولادة لبناننا الجديد ودستورنا اكتمال الصورة ويلورة الخطوط التي تبني عليها الدولة يمكن ان تسمى دولة حكم القانون او دولة القانون على مابين التسميتين من فوارق. واوز بعض دلالات الدولة انطلاقاً من الواقع اللبناني، لافتاً الى انه عندما نتحدث عن بناء الدولة عادة من النظرية ومن الارادة ومن القدرة ومن الواقع، فالنظرية تحمل معها الرؤية، والارادة تحمل معها التصميم وتغليب كل ما هو مصلحة عامة على ما هو اناية وفردية ومصلحة خاصة، مشدداً على ان هذه المنطلقات هي التي تمهد لبناء دولة القانون والمؤسسات.

ولفت الى ان المؤسسة الاعلى والاقوى والمتقدمة اكثر من سواها هي اولا مؤسسة القانون، فلا حكم فوق حكم القانون ولا سيادة فوق سيادته، مشيراً الى ان التحدث عن مصطلح حكم القانون يقوم على مثلث المساواة، الديمقراطية وحقوق الانسان.

الوزير شمس الدين

وفي ختام الحلقة الافتتاحية القى الوزير شمس الدين كلمة صاحب الرعاية، وأشار الى ان الدولة لا تزال مشروع الجميع ومطلب الجميع، على شعارها نتقاتل ونحمل لواءها في آن معا. والدولة لا تزال مشروعاً لم يتحول الى دولة بعد. هل هي الدولة مشروع عصي الى هذه الدرجة؟ صعب الى هذا الحد؟ مستحيل؟ في لبنان ربما كما يعبر عديدون من فاهدي الأمل؟، مؤكداً ان الدولة ليست مشروعاً مستحيل في لبنان وليست مشروعاً يصعب على اللبنانيين تحقيقه وهم الذين يساهمون في بناء دول العالم كلها تقريباً. والدولة مطلب حق للناس وهي أيضاً مطلب عاقل وواقعي لهم.